معيار الموازنة في تحقيق مفهوم الطبقة عند عبد الملك بن حبيب الأندلسي المالكي (ت ٢٣٨ هـ)

د. محمد الطبراني

ملخص البحث

لا تقتصر قيمة كتاب طبقات الفقهاء لابن حبيب على كونه أقدم ما وصلنا مما ألف في فنه في صقع الأندلس فحسب، بل يميز الطبقات أيضاً أنها صغيرة الجرم، كما تشي وريقاتها القليلة الباقية. وبدهي أن كتاباً في طبقات فقهاء الإسلام في عظم قرونه الثلاثة الأولى لن يكون على حبل الذراع من كل من رام تأليفه إلا بشرط منهجي وعلمي ملك صاحبنا ناصيته باقتدار، فتفصى من إعضال الحصر والتتبع، والتزم ذكر عشرة فقهاء في كل طبقة غالباً، مراعياً ترتيبهم، وفزع في ذلك كله إلى معيار الموازنة، مما ينبي عن وضوح في التصور، وإحكام للنظر.

وتأسيساً عليه، أزمع هذا البحث أن يجلي منهج الكتاب، وما يتقدم بين يدي ذلك من حديث عن بنيته، وما يستتبعه على الولاء من تسديد مقاربة معيار الموازنة، هذا الذي كان لائحا في كل تضاعيف الكتاب.

الباحث في سطور

د. محمد الطبراني

- أستاذ التعليم العالي مساعد.
- أستاذ الديداكتيك بالمركز التربوي الجهوي.
- دكتوراه الدولة من دار الحديث الحسنية بالرباط.
- عضو اللجنة العلمية الوطنية للجائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق.

من أعماله العلمية:

⇒ المختصر البارع في قراءة نافع لابن جزي الكلبي الغرناطي: تحقيق وتقديم.

⇒ نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد البسيلي التونسي (ت٨٣٠هـ)، وبذيلة "تكملة النكت" لابن غازي العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ): دراسة وتحقيق.

⇒ الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية، لأبي بكر محمد بن سابق الصقلي (ت٤٩٣هـ)، دراسة وتحقيق.

تمهيد

منذ ثلاثة حجج، استوقفني وأنا أصفح كشافا للمخطوطات، وضع تلبثت كثيرا وأنا أردد النظر فيه، متهما في قرارة نفس نظر المفهرس، وكان قد ردف لي مع أغلاط المفهرسين وقفات مشهودات، درأتني إلى أن أتحقق بأن كثيراً من اجتهاداتهم مظنة خلط وخبط، وأن الفيصل في أمرر إثبات النسبة معاينة المخطوط، وإذ تم لي ذلك ألفيت أن الكتاب الذي سافرت لأجله ليس غير خمس ورقات، فيهن من تحريف الناسخ أضعاف ما ترك فيهن من البياض.

فأما الكتاب فطبقات الفقهاء لعبد الملك بن حبيب، وهو علق نفيس من الذخائر المبقاة. وليس للريبة سبيل إلى النفس في الاستيثاق من صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، فما من فقيه من فقهاء الأندلس أو محدثيها ذكر في هذه الورقات، إلاّ وقد طار الذكر بسلكه في نظام طبقات ابن حبيب عند مترجميه، وتوارد ابن حارث وابن الفرضي على هذا، أعني إثبات التسمية لمن سمّى عبد الملك في كتابه؛ ومن قبيله قول الحافظ أبي الوليد عن المتحدث صعصعة بن سلام الشامي (ت١٨٠هـ): وهذا قد ذكره عبد الملك في كتاب طبقات الفقهاء[١].وهو مذكور بالفعل في القطعة التي وصلتنا[٢].

ومما يميز طبقات ابن حبيب أنها صغيرة الجرم، كما أسلفنا، وبدهي أن كتابا في طبقات فقهاء الإسلام في قرونه الثلاثة الأولى لن يكون على حبل الذراع من كل من رام تأليفه، إلا بشرط منهجي وعلمي، وقد تفصى صاحبنا من إعضال الحصر والتتبع، فالتزم ذكر عشرة فقهاء في كل طبقة غالبا، ولسنا على ذكر من علة الاقتصار إذا لم يفصح عنها، ولكنها كيفما كان، سبيل أحكمت بنية الكتاب، ونفحته صبغة التوازن المعرفي، وكفت القارىء أن تتشعب به

[١] تاريخ العلماء والرواة (٢٤٠/١)؛ ر ت: ٦١٠

[٢] طبقات الفقهاء (٨-و)

المذاهب في تحصيل قوائم غير متوازنة لفقهاء الطبقات، ومثاله له يسبق إلى الظن من أن تسمية فقهاء المدينة لولا نظام التعشير، رابية على تسمية كثير من فقهاء أمصار آخر.

وقد بنى ابن حبيب هيكل كتابه على ثلاث أصناف، لكل منهم طبقتان، وصنف الفقهاء داخل كل طبقة باعتبار عنصر المكان، فجاءت بنية الكتاب على النحو الآتي: الصحابة: طبقتان: كبار وأحداث، وفقهاء كلتيهما مترجمون على حسب الأمصار التي نزلوها، فذكر من كان منهم بالمدينة والكوفة والبصرة ومكة والشام ومصر؛ وهكذا سيصنع في طبقات الصنفين الآخرين صنف التابعين وصنف بعد التابعين، إلا أن تحكيم معيار السن في التمييز بين الطبقتين الأولى والثانية سيقتصر على الصنفين الأولين، وسيعرى عنه القسم الأخير. فإذا فرغ ابن حبيب من هذه الأصناف الثلاثة زاد صنفا رابعاً لا يتسق مع ما مرّ، إذ يحكمه اعتبار المكان أصالة وهو قسم فقهاء الأندلس، ولكنه صنف لم يبد لنا فيه تقسيم قسيم، فلعل البياض الذي حاق بموضعه قد أذهب عنا تبين حقيقته.

وأياً ما كان، فقد اختار ابن حبيب نمط المحدثين في التصنيف لا نمط الفقهاء. فقد جنح كثير من المؤلفين في طبقات فقهاء المذاهب أن يقتصر على طبقتين اثنتين: طبقة في ذكر أصحاب الإمام ومن روى عنه حديثا أو مسألة أو حكاية، وطبقة ثانية في ذكر أصحاب أصحابه، واستعفى كثير منهم بترتيب هؤلاء علي حروف المعجم، فتفصوا بذلك من وزر الترتيب وإعمال الموازنات المضنية؛ فلذلك قال القاضي ابن أبي يعلى الفراء (ت٥٢٦ هـ) في طبقات الحنابلة: (وجعلنا الطبقة الأولى والثانية على حروف المعجم في أوائل الأسماء وكذلك أسماء أبائهم، ليسهل على من أراد أن ينظر في ترجمة منها، وما بعدها من الطبقات على تقديم العمر والوفاة"[1]؛ ولكن المؤلف –أعني ابن أبي يعلى– لم يوف بشرطه الأخير على سهولته، مع أنه فرّ من الترتيب في الطبقتين الأوليين حيث التدافع على أشدّه، وحيث يكون الجزم بتقديم راوٍ على ضريبة محفوفاً بكثير من الإقدام واعتبار معيار الموازنة في طبقات عبد الملك

[1] طبقات الحنابلة (١/٤٤).

لائح لا يحتاج لكد في تبينه وللموازنة عنده أطراف: الموازنة بين الرواة لتفييئهم إلى طبقات، وهو اعتبار عام، والموازنة بين المتقاربين في الطبقة وهو اعتبار خاص، والموازنة بين الاعتبارات في نفس الراوي أو الفقيه، أيها يستحق التغليب ويوجب المزية، وهو اعتبار أخصّ.

إن التدافع بين نسب الاعتبارات، يجعل مراعاتها أيسر بين الطبقات، لكنها تغدو أكثر عسرا داخل الطبقة نفسها، لاسيما في المتقاربين في السمات، أو الذين يتكاتفون في مصاف الإمامة أو درجة العدالة أو ضدها، فيكون الحكم بالتقديم لأحدهم مظنة العدو على الآخر، ومثاله عند ابن حبيب أنه ألمع من طرف خفي إلى صعوبة المقايسة بين صحابة رسول الله بمجرد الرأي، وأن لا قبل لأحد بذلك إلا من جهة النص، فكان أن قدم بين يدي الحديث عنهم قوله صلى الله عليه وسلم : " علي بن أبي طالب أقضى أمتي، ومعاذ بن جبل أعلم أمتي بحلالها وحرامها، وأبي بن كعب أقرأ أمتي، وزيد بن ثابت أفرض أمتي"[1]. ونظيره أيضاً أنه عندما عرض لفقهاء الطبقة الثانية من أحداث الصحابة، قصرها على رجلين، عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر، ولمكانهما وتزاحمهما على الفضائل بالركب وتماثل معايير الأفضلية بينهما، فزع عبد الملك إلى معيار الموازنة للخروج من العهدة، ولم يجزم بتقديم أيهما إلا على جهة العزو للغير فقال:"وكانوا يفضلون ابن عمر على ابن عباس في الحديث، وكانوا يفضلون ابن عباس على ابن عمر في الفقه وسعة العلم[2].. "، ولكن هذا النص كما ترى مفض إلى القطع بتقديم الحبر، لأن الكلام على الأفقه، وهو شرط المؤلف، ولذلك تراه يعطف بنصين آخرين يتحلل بهما من وزر التقديم المجرّد، فيقول: " وكان الشعبي يقول: كان ابن عمر حسن الحديث، ولم يكن جيد الفقه، وكان ابن عباس افقه منه وأوسع علما[3]. قال مجاهد: كنت أجلس إلى ابن عباس يوما وإلى ابن عمر يوما فكان مايرد ابن عمر أكثر مما يجيب، وكان ابن عباس لا يسأل عن شيء إ لا أجاب فيه" [4]. وزاد ابن حبيب فقال: "وقال أبو جعفر لمالك

---

[1] طبقات الفقهاء (١-و).

[2] طبقات الفقهاء (٢-و).

[3] طبقات الفقهاء (٢-و).

[4] طبقات الفقهاء (٢-و).

بن أنس حين أمره بوضع موطئه: يا أبا عبد الله اتق شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، وعليك بالأمر المجتمع عليه[1].

ويبدو أن التردد في الترتيب بين فقهاء الصحابة لم يكن لافتقاد الوضوح المنهجي أو غياب معايير معينة، بقدر ما كان مظهرا من مظاهر التبجيل لصحابة الرسول وإبداء للأدب في الكلام عليهم في معرض المفاضلة، ولذلك لم نجده يهجم على الترتيب إلا بعد طبقتيهم، مذكراً بين الفينة والأخرى عند الحديث عليهم أنه هكذا سمع، ولذلك توسل بالإسناد للخروج من هذه الضائقة، فقال في الطبقة الأولى من فقهاء الصحابة:

"سمعت أهل العلم والفقه والمعرفة بطبقات الفقهاء يقولون: الفقهاء[2] من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (الذين)[3] كانوا أفقه الصحابة: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت"، ثم يقول بعد إيراد أحاديث عاضدة: "وسمعتهم يقولون: لم يكن جل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاء علماء، ولكن كانوا أئمة يقتدى بهم في الدين والورع، وسمعوا أحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدوها"، وستختفي كلمة السماع في نواصي قوائم الفقهاء بعد طبقتي الصحابة، ليستقل ابن حبيب بالحكم ويدفع عنه التخرج، كما في قوله على فقهاء الطبقة الأولى من التابعين بالمدينة وغيرها: " ثم كان الفقه بالمدينة في الطبقة الأولى من كبار التابعين في أحد عشر رجلا كانوا افقه تلك الطبقة: علي بن حسين، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والقاسم ابن محمد، وسالم بن عبد الله، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو بكر بن محمد ابن عمر وبن حزم، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود". ولكن معضلة الترتيب داخل نفس الطبقة، تدفع المؤلف نزلة أخرى إلى إعمال معيار الموازنة، فيسوق الخلاف في تقديم أي الرجلين ابن المسيب أو سليمان بن يسار فيقول: وكان مالك

---

[1] طبقات الفقهاء (٢-و).

[2] في الأصل: "الفقه".

[3] ما بين المعكفين مزيد لاستقامة الكلام، وفي عبارة الأصل قلق لم نهتد إلى تصويبه.

يقول: سليمان ابن يسار أفقه من سعيد بن المسيب، وكان غيره من العلماء يقولون: بل سعيد أفقه من سليمان بن يسار"، وقد كان ابن حبيب من القائلين بتفضيل سعيد، فلذلك استظهر له بجملة نصوص في فضائله، دون أن يصرح بالتفضيل لمكان مالك رحمه الله، ثم يقع مع ذلك في حيرة التدافع بين الاعتبارات، فيقول في آخر الكلام عن الطبقة الآنفة الذكر: "وكانوا يقولون إن علي بن حسين نظر هؤلاء العشرة، فلذلك أوقعنا اسمه مع أسمائهم، وبدأنا به لمكانة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . والتدافع واقع بين معيار المعاصرة أو السبقية الزمنية بالتحديد، ومعيار العلمية، ومعيار النسب والقرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما المعيار الأول وهو التشابه في السن، فقائم في هؤلاء العشرة ، فأربعة منهم توفوا في سنة ٩٤ هـ، وآخرهم وفاة مات في مئة وعشرين. وأما المعيار الثاني وهو التشابه في الإسناد، ولنعبر عنه بالعملية، فثابت فيهم جميعاً على اختلاف في الدرجات، وثالث الاعتبارات وهو السابقة في الدين والقرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صريح وقوي في علي ابن حسين، فلذلك قدمه ابن حبيب، لاشتراكه مع الجماعة في الاعتبارين الأولين، وإن لم يكن بالمتقدم فيهما معاً، بل إن عبارة عبد الملك الآنفة الذكر لتشي بأن تقديمه إنما هو لاعتبار المعاصرة والنسب، أكثر من اعتبار العلمية والرواية، ويشهد له أن علي بن حسين نفسه يقضي لابن المسيب بالتقدم في الأثر والفقه في الرأي، قال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في الطبقات الصغير[1]. حدثنا محمد بن عمر، قال: حدثنا أبو مروان، عن أبي جعفر محمد ابن علي، قال: سمعت علي بن حسين يقول: "سعيد بن المسيب أعلم بما تقدمه من الآثار، وأفقههم في رأيه".

وتأسيساً عليه، يتبدى أن ابن حبيب راعي في حديد الطبقة اعتبارين اثنين على الأقل: اعتبار السابقة في الدين، يتلوه اعتبار المكان، لكن الاعتبار الأول تضاءل لصالح الاعتبار الثاني، إذ كان مقتصراً على الصحابة، فيما اطرد الآخر في من بعدهم من الطبقات. وعلى

[1] (٣٦/١)

خلاف الأكثرين، انماز عبد الملك بأنه لم يشقق الصحابة إلى أكثر من طبقتين: طبقة كبار الصحابة، وطبقة أحداثهم، فجنح إلى تحكيم السن وهو ملحظ نبيه يعطي لاحتمال كثرة الرواية أو قلتها شأنا في الاعتبار، فجاء بذلك وسطاً بين عاديهم طبقة واحدة مجملة كابن الحجاج (ت٣٦١هـ)[1] وشباب (ت٢٤٠هـ)[2]، وبين الذين فصلوا أكثر فجعلوهم خمس طبقات كصنيع ابن سعد في الطبقات الكبرى، أو ثماني طبقات كما هو في الطبقات الصغير، حيث بدأها كاتب الواقدي بالمهاجرين والأنصار من البدريين، وختمها بمن لم يجد له مزية زائدة على مجرد رؤيته للنبي صلى الله عليه وسلم حسبما يفهم من قوله "الطبقة الثامنة، وقد رأوا النبي صلى الله عليه وسلم" لكن الحافز سيقع على الحافر بين الرجلين، في تواطئهما على قصر إعمال معيار السابقة في الدين على الصحابة دون تعديته إلى غيرهم.

ويبدو استقلال ابن حبيب في الحكم بالسبقية لبعض الفقهاء دون بعض في أنه إذا اتفق اختياره مع اختيار الإمام مالك، قدم المقصود عندهما، واستظهر للتقديم بأنه متابعة للإمام، مثلما وقع له عند تعيين أفضل العشرة الفقهاء من أحداث التابعين بالمدينة، فإنه قال: وكان افقه هؤلاء الرهط العشرة اثنان: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وعبد الله بن يزيد ابن هرمز، (و) إنما معنى قول مالك في كتبه: الأمر المجمع عليه عندنا: ما اجتمع عليه ربيعة وابن هرمز، ولذلك كان ابن شهاب يقول: أفسد هذان العبدان [دار] الهجرة بالرأي؛ يعني: ابن هرمز وربيعة"[3].

وعندما يكون لعبد الملك رأي في الحكم بصفة الأفقه لشخص كان غيره أرجح عند مالك ونظرائه كان يقدم من يراه، ثم يردف ذلك بقول المخالفين، مثاله قوله عند عروضه لأفقه طبقة أحداث التابعين بالكوفة، وذكره لإبراهيم النخعي في ناصيتهم: " وكان أفقه هؤلاء اثنان: إبراهيم النخعي وعامر الشعبي؛ وكان أفقه عند مالك وغيره من العلماء: الشعبي،

[1] الطبقات (١٤١-١٤٢).

[2] مقدمة المحقق (٣٠-٣٢).

[3] (٤ - ظ).

وكلاهما كان فقيها"[1]؛ويشي تقديمه لإبراهيم باختياره واستقلاله، في حين تابع الكثيرون مالكا كما وقع لابن سعد في الطبقات الصغير[2]. وكقوله في نفس الطبقة بالبصرة: "وكان مالك يفضل ابن سيرين في الفقه على الحسن"[3] — يقصد البصري –.

ولكنه في بعض المواطن يعلي من شأن اختيار بعينه، معللاً نصره، كما فعل عند رد اختيار العراقيين للحكم لعبد العزيز بن أبي سلمة بالأفقهية على مالك بن أنس، فقال: فأما أهل المدينة فقالوا: مالك بن أنس افقه من عبد العزيز بن أبي سلمة. وأما أهل العراق فقالوا: عبد العزيز افقه من مالك. وكلاهما كان جيد الفقه، غير أن مالكا يبحث وعبد العزيز يوافقه"[4].

وقلنا إن معيار الموازنة محدد أساس في رسم معالم الطبقة عند عبد الملك؛ لأن كثيرا ممن ألف في طبقات الفقهاء– ولا اقصد طبقات المحدثين – لم يتخذ عنده شكل الطبقة غير مفهوم عام هلامي الملامح، فاقتصر في الصحابة والتابعين على طبقة عامة واحدة، تختلف باختلاف البلدان، وقد يقع ذكر طبقات خاصة داخل بعض الطبقات العامة على غير اطراد، ويقع الاسم دون أن يكون الترتيب بينه وبين ما قبله أو ما بعده مقصودا؛ كما هو الحال في طبقات الشيرازي، فإنه لم يتهمّم بذكر الأفقه في كل طبقة، ولا مثل بعدد محصور يشف عن الانتخاب، ولا روعي عنده زيادة بيان بحسب التقديم والتأخير، بل كان جلّ وكده أن يذكر بعضاً من أعلام الطبقة على غير موازنة، ومثال صنيعه هذا أنه ذكر الفقهاء السبعة في طبقة التابعين بالمدينة، وقدم سعيد بن المسيب، ثم قفاه بعروة بن الزبير[5]، ولم يذكر للإرداف علّة، بينا نجد صاحبنا ابن حبيب يقدم عليّ بن حسين على سعيد بن المسيب بحكم السابقة

---

[1] المصدر نفسه.

[2] (١/٣٥٠)؛ ر ت: ١٣٣٧ و ١٣٣٨.

[3] (٥–و).

[4] المصدر نفسه.

[5] طبقات الفقهاء للشيرازي (٥٧–٥٨).

وينص عليه، ويعززهما بثالث هو سليمان بن يسار، ويتكلم في شأن تدافع هذين على الرتبة الثانية، ولا يأتي عروة عنده إلا سادساً، وهو عند أبي إسحاق مصلّ كما مر معنا، ومثله أن فقهاء التابعين بالكوفة طبقات ثلاث عند الشيرازي، يتقدم الطبقة الأولى علقمه بن قيس ثم يليه الأسود بن يزيد، ثم مسروق بن الأجدع، ثم عبيدة ابن عمرو السلماني ثم شريح القاضي... ولكن ابن حبيب يرتب الفقهاء في طبقة كبار فقهاء التابعين بالكوفة ترتيبا مخالفا على هذا المنوال: علقمه بن قيس النخعي ومسروق ابن الأجدع الهمداني والربيع بن خثيم العبسي، والأسود بن يزيد القيسي وأبو عبد الرحمن السلمي..... وقد أدررك عبد الملك صعوبة الترتيب والموازنة داخل هذه الطبقة، ومبلغ الاختلاف بين أهل العلم في دعاوى التصنيف، فخرج من العهدة بسوق قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين دخل الكوفة وعرف أهلها: "كان أصحاب ابن مسعود سرج هذه القرية"[1] وقول الشعبي: لم يكن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أفقه أصحابا ولا أكف عن الدنيا من أصحاب ابن مسعود"[2].

فيظهر أن الموازنة أفضت بابن حبيب إلى مؤشرات شتى توجب التقديم أو تلزم التأخير، ولو أفصح عنها، لكان لحال كتابه هذا بالبت أن يقفنا على الآلية المنهجية لعلماء الصقع الأندلسي في رصف الطبقات في وقت مبكر.

ويتعلق بما مرّ أن ابن حبيب على عادة المؤلفين في الانحياش إلى بلدييهم والترفيع بشأن أوطانهم، قد افرد في كتابة حزة فلذ يسيرة للطبقة الأولى من فقهاء الأندلس، ومع أن المخطوطة أخلّت بعظم ما في هذه العجالة، ثم أتى الوادي فطم على القري لجهل الناسخ

[1] طبقات ابن حبيب (٣-و).

[2] المصدر نفسه.

وتصحيفه، فقد بقي مما يقرأ على بياض تخلل المخطوطة قول عبد الملك: "وكان لأهل الأندلس أهل فقه وعلم وحلم ومروءة... (و) جلالة وفضل..." ، ثم ذكر منهم لفيفا تحصّل لدينا بعد تصحيح واستقراء أنهم كانوا مدار الفتيا في أوطانهم، فمنهم محمد بن سعيد، واقتصر المؤلف على هذا القدر من الإسم وأصحابه كثر، والمقصود على التعيين هو السبائي، فقد قال ابن حارث: ذكره عبد الملك بن حبيب" في الطبقة الأولى من رجال الأندلس"[1] وقرعوس[2] بن العباس الثقفي القرطبي، وزياد بن (عبد الرحمن)[3] اللخمي عرف بشبطون، وهذا كان من شيوخ المصنف، ويحيى بن يحيى الليثي وحسين ابن عاصم الثقفي[4] وعيسى بن دينار الغافقي[5] إسماعيل بن (البشر)[6] التجيبي[7] وحارث بن أبي سعيد الأموي[8]، وخلف بن عبد الله الخولاني[9].

---

[1] أخبار الفقهاء(٧٩)؛ رت:١٢٨.

[2] في الأصل: "ساعوس"؛ وبعدها بياض بقدر كلمة . وقد نص ابن حارث على أن ابن حبيب ذكره في طبقة فقهاء الأندلس. أخبار الفقهاء والمحدثين (٢٣٤-٢٣٥)؛ رت: ٤٢٣.

[3] مابين المعكفين في الأصل: "إسحاق"؛ ولعله تصحيف عما أثبتنا، فزياد المذكور هنا عرف بشبطون صاحب مالك، أخبار الفقهاء لابن حارث (٦٨).

[4] صحفت النسبة في المخطوط إلى "النخعي" . ونص على ذكره في طبقات ابن حبيب ونسبته إلى ثقيف ابن حارث في أخباره: ٥٦.

[5] في الأصل: "عمير بن الغافقي"؛ ولا يتجه!.

ونرجح أن المقصود هو عيسى بن دينار بن واقد الغافقي؛ لأنه من طبقة يحيى المذكور قبل، وقد قيل إنه "كان أفقه من يحيى بن يحيى: على جلالة قدر يحيى بن يحيى وعظمه" زاد ابن الفرضي: "وكان محمد بن عمر لبابة يقول: فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحيى بن يحيى". من تاريخ العلماء : (١/٣٧٣-٣٧٤)؛ ر ت:٩٧٥.

[6] بياض في الأصل.

[7] هو المقصود بدلالة اقترانه مع يحيى، وهما من نفس الطبقة كما قاله ابن يونس، زيداً على تصريح عياض بأن ابن حبيب ذكره مع نظرائه من يحيى وغيره في طبقاته، وهو نص قاطع للجاجة،ن ترتيب المدارك: (٤/١١٧).

[8] ن: ترتيب المدارك (٤/١١٣-١١٤) تاريخ ابن الفرضي (١/١٢٤)؛ ر ت: ٣٢٦.

[9] اقتصر في الأصل على اسمه؛ ففي الأصل بياض بعده: "خلف بن .."؛ والراجح ما أثبتنا؛ ففيه يقول ابن الفرضي: "كان مفتيا في بلده وفقيها مشاورا، تدور عليه الفتيا مع أصحابه"؛ وهذا شرط للمؤلف يظهر بالاستقراء.

ويبدو أن عبد الملك كان ينظر أو أن تأليفه إلى صنيع المحدثين في الطبقات إن لم يكن يصدر عن قواعدهم في الأصل، كما تدل عليه بنية الكتاب، ثم بما ند عنه من تنظير يعضد هذا المعنى عند قوله بعد مسرد فقهاء الأندلس: " في أشباههم في الدين والفضل والعلم والمروءة من أهل الحديث"[١]، فذكر منهم: صعصعة بن سلام وعامر بن أبي جعفر وعبد الرحمن بن موسى[٢].

وليس علينا من سبيل إذا عنّ لنا أن عبد الملك كان ابا عذر هذا الصنيع، أعني التأليف في طبقات الفقهاء في الأندلس، وهو الذي فتح الباب لمن بعده، ودرأهم إلى سلوكه، وإلا فكيف نفسر أن حركة التأليف في طبقات الفقهاء لم تزدهر مثلما ازدهرت في قرطبة بلد ابن حبيب بعده، فألف أبو الأصبغ عثمان بن محمد الأزدي القرطبي كتابا في فقهاء الأندلس على أنه كان كذابا[٣]، وألف أبو عبد الملك ابن عبد البر الأموي القرطبي (٣٣٨) تاريخ الفقهاء والقضاة[٤] بقرطبة [٥]، وصنف ابن أبي دليم القرطبي (ت٣٥١هـ)كتاب الطبقات فيمن روى عن مالك وأتباعهم من أهل الأمصار[٦]، وحرر ابن حارث الخشني (ت٣٦١هـ) كتاب طبقات الفقهاء المالكية[٧]، ثم نسل عن التأليف العام في الطبقات على الأمصار، التأليف في طبقات فقهاء بعض المدن والكور على الاختصاص، فجمع مطرّف بن عيسى الإلبيري

---

[١] طبقات الفقهاء : (٨-و).

[٢] المصدر نفسه.

[٣] تاريخ العلماء والرواة (٣٥٠/١)؛ ر ت: ٩٠٢.

[٤] ترتيب المدارك (١٢١/٦).

[٥] تاريخ العلماء والرواة (٥١/١)؛ ر ت: ١٢٠.

[٦] ترتيب المدارك (١٥٠/٦).

[٧]ترتيب المدارك (٢٦٧/٦).

(ت٣٥٦هـ) كتابا في فقهاء إلبيرة، مع أنه مات في قرطبة[١]، وخص إسحاق بن سلمة القيني وابن سعدان على الولاء فقهاء ريه[٢] (Regio)

بمجموع[٣]، ويظهر أن اليسع بن عيسى الغافقي وعياضا قد انتهيا بالتأليف في طبقات الفقهاء إلى شاوٍ باذخ أعانهما عليه تراكم هذه المحاولات المنهجية والكمية في عدوة الأندلس.

[١] تاريخ العلماء والرواة (١٣٦/٢)؛ ر ت : ١٤٤٣.

[٢] كورة ريه، هي الإقليم الذي أصبحت مالقة عاصمته في جنوب شرق شبه الجزيرة. ن تعليقات د. محمود علي مكي على المقتبس (٢٣٢-٢٦٧هـ) (ص٤٢٨-٤٢٩).

[٣] تاريخ العلماء والرواة (٣٠٥/١).

بداية مخطوط طبقات الفقهاء

لائحة المراجع والمصادر

المخطوطات:

١- طبقات الفقهاء، لعبد الملك بن حبيب (ت٢٣٨هـ): مخطوط الخازنة الحسنية، الرباط.

المطبوعات:

٢- أخبار الفقهاء والمحدثين للحافظ أبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني (ت٣٦١هـ)، وضع حواشيه سالم مصطفى البدري، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٣- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣ هـ)نشره السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط٢ القاهرة ١٤٠٨ هـ١٩٨٨م.

٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى ابن عياض السبتي (ت٥٤٤هـ) تحقيق جماعي للأساتذة: محمد بن تاويت الطنجي: (ج١) عبد القادر الصحراوي: (ج٢، ٣، ٤)، محمد بن شريفة: (ج٥)، سعيد أحمد أعراب: (ج٦، ٧، ٨) ط٢، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٩٨٣م.

٥- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط٢، دارة الملك عبد العزيز الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٦- طبقات الفقهاء لجمال الدين أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت٤٧٦ هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، ط١، دار الرائد، بيروت، ١٩٧٨م.

٧- الطبقات الصغير، لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، ومحمد زاهد جول، ط١، دار العرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٩م.

٨- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ) تحقيق: د. علي محمد عمر، ط١، دار الخانجي، القاهرة، ١٤٢١ هـ/٢٠٠١م.

٩- المقتبس لابن حيان (٣٧٧-٤٢٢هـ): (٢٣٢-٢٦٧هـ)، تحقيق د. محمود علي مكي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.